

الفصل التاسع

هندسة القرية وإعادة هندستها في البحث عن ثروات ريفية

أعلى ما في أفكار الغربيين عن الصين والهند هي صور الفقر اليائس: أطفال مصابون بسوء التغذية يمشون مجهدين، حفاة في طريق مغبرة، وأبقار مهزولة في مجرى نهر جاف، وفلاحون في الملابس الرثة يجهدون في حقول الرز. وفي الهند يعيش عدد يبلغ 290 مليون نسمة في فقر طاحن، وهو رقم يرتفع إلى 390 مليون نسمة إذا قيس الفقر بالمعيار العالمي لأولئك الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم¹. والحالة في الصين أفضل قليلاً. ففي العام 2001 قدر البنك الدولي أن 400 مليون صيني كانوا قد ارتفعوا من الفقر في العقدين السابقين من الزمان. وبحلول ذلك العام كانت الصين قد وفّت بأول أهداف الأمم المتحدة في التنمية الألفية، وهي أن تخفيض تفشي الفقر في العام 1990 إلى النصف، وهي بهذا تكون قد فعلت ذلك قبل أربعة عشر عاماً متقدمة على العام 2015 وهو العام المستهدف الذي وضع للعالم النامي في مجمله².

وصعود دخول الصين بين سكانها الريفيين هو دليل على كفاءة الحكومة في التخطيط للتغيير، وقيادة التغيير، وتنفيذه. وفي الهند، على كل حال، لم يترجم التحرير السياسي للشعب والتمكين له عند أسفل قاعدة المجتمع إلى مكاسب اقتصادية واجتماعية. فالحكومة لم تتعلم بعد من القطاع الخاص والمجتمع المدني، اللذين يربحان حالياً الجيوب الفردية من الفقر.

وإلى درجة واضحة يعيش أكبر الأقسام من السكان الصينيين ومن الهنود في القرى. ولفهم ما تقوم بعمله الصين والهند لإعادة هندسة شروط المعيشة في القرى الريفية، زرت قرية تشيو في الصين ورابطة النساء للتوظيف الذاتي في ولاية الهند الغربية من غوجارات. كلاهما مكان للأمل. فوسط فقر ريفي كثير توجد أماكن تتغير حياة الناس

فيها نحو الأفضل. وعلى العموم، فليس من الصعب لهذه التغيرات أن تتضاعف، وبهذا فهي تستحق انتباه العالم ودعمه. والصين والهند، برغم امتلاكهما نظامين مختلفين اختلافاً ضخماً وسياسات تاريخية نحو سكانهما الريفيين مختلفة اختلافاً ضخماً كذلك، فهما تتقاسمان الحاجة إلى المزيد من أماكن الأمل.

تحت مظلة الحزب

مقاطعة هينان، واسمها يعني "جنوب النهر الأصفر"، هي واحدة من أكثر مناطق الصين سكاناً، وهي موطن لما يزيد على مئة مليون نسمة. والعاصمة، جينغجو، كانت مركزاً من أهم المراكز الصناعية للصين الشيوعية وهي نقطة لقاء رئاسة للسكك الحديدية على خطوط لونغهاي وجينغيوانغ (على التوالي شرقاً غرباً وشمالاً جنوباً) من السكك الحديدية.

وقفتي الأولى في هينان كانت في عاصمة حكومة المقاطعة، في تشينغيوان، وهي بلدة يسكنها مئة ألف نسمة. وأقيمت في الفندق الرئيس، الذي افتقد معظم التسهيلات المرتبطة بالمدن الرئيسية، ولكنه نظيف بعناية فائقة، أكثر مما يمكن أن يقال عن الفنادق الموازية في الهند. عند الفجر انطلقت في ركضي الصباحي عبر الشوارع المجاورة ووجدت مروراً بكثافة كبيرة نوعاً ما، يشير إلى مدينة في حالة حركة. الكلاب الضالة والقطط تتجول في الشارع، بما يشبه كثيراً جداً مدينة هندية. وكان باعة الشوارع يقومون بعمل نشيط، وهم يقدمون مادة تشبه الحلوى المقلية (الدونت) وحساء الفاصولياء الذي يتصاعد منه البخار لحشود تجمعت حول أفرانهم الساخنة.

وكان ما أثار بي أكبر الأثر هم منظفو الشارع، وهم جادون في العمل في ساعات الصباح الباكر، وأقنعة الوجه تحميهم من الغبار. وكان الشارع خالياً تماماً من القمامة. كم كان هذا مختلفاً عن الهند، التي تستأجر فيها حكومة المدينة منظفي شوارع منتسبين لاتحادات العمال وهم يستطيعون أن يخفقوا في الحضور، ولا يقلقون بشأن طردهم من العمل؛ لأن التشريع الموالي لليد العاملة والعملية السياسية الحكومية المتصلة بالانتخابات تمنع أي تهديد بعمل حكومي تأري من أن يكون قابلاً للتصديق. وحتى لو كانت حكومة

المدينة هي التي رتبت عقد نظافة الشوارع لمستثمر خاص، لضمان الفساد على الأرجح أن يمنح العقد إلى صديق لن يقوم بأداء العمل. وإن أي ركض في مدينة هندية وحتى لو كانت كبيرة، دع عنك أن يكون ركضاً في مدينة أصغر تقبل المقارنة مع تشينغيوان، سيكون معرضاً لحالة وسخة بائسة ولو كان ركضاً في وقت الفجر.

سقت السيارة إلى قرية تشيو، وتأثرت بالطرق المعبدة التي سافرنا عليها، وهي منشأة على نحو حسن مثل الطريق الرئيسية في ماساتشوسيتس التي عرفتها في الوطن. وأدت الطرق تماماً إلى حقول الذرة على حافة القرية. وبسبب الأمطار الغزيرة غير العادية، كانت أميال من عرائس الذرة منتشرة على جانب الطريق، مجموعة بعيداً عن المرور بشكل أنيق، والعائلات تقلب الذرة بالأمشاط جيئة وذهاباً لتجفيفها قبل أن تتعفن. وفي المقابل، فإن منظر المنتج الزراعي المجفف في الشمس في الهند هو منظر شائع على الطرق الرئيسية، وهو جزء من روتين الفلاح لا رد فعل على سقوط مطر غزير غير عادي أو في غير موعده وهو في الغالب يتسبب في تعطيل المرور.

ولم تُظهر قرية تشيو الازدهار على وجه الدقة، ولكنها على الأقل أظهرت غياب اليأس الذي تظهره كثير من القرى الهندية. وكان هناك بعدٌ عن الرسميات بشكل ودود. وعلمت أن السكان، وهم ألف تقريباً، مكونون من خمس مجموعات مرتبطة ارتباطاً كاملاً، وتضم كل مجموعة عشرين عائلة إلى ثلاثين عائلة يشتركون في اسم عام. وأمضيت أمسية في بيت ديوياشين، الذي تفضل ودعا آخرين عديدين من أسرته الممتدة للزيارة معي. وكان بيت ديومصنوعاً من الآجر الصلب. ومن أجل اجتماعنا رتبت الكراسي في ساحة الدار التي زرع فيها الملفوف، والفليفلة الحارة، وأشجار البرتقال. وعلى الرغم من أن ساحة الدار كانت مضاءة إضاءة خافتة، كان البيت يمتلك الكثير من الكهرباء.

جلست على كرسي مؤقت بلا ظهر، وكنت محاطاً بعشرين رجلاً على الأقل، وكلهم ينظرون إليّ بفضول. بعضهم ابتسم بأدب، في حين بقي الآخرون بلا تعبير ينتظرون مترجمنا. بعض الحاضرين في المجموعة مثل ثلاثة أجيال: الجد، والأب، والابن. وكنت أمل أن يتمكن المترجم، وهو شخص داخلي منهم يثق به هؤلاء الرجال، من جعلهم

يشعرون بأنهم آمنون بما فيه الكفاية؛ ليتكلموا بانفتاح. وإلا فأنا كنت أعرف أنهم سيتكلمون ما كان متوقعا. وكان كل واحد منهم مرتدياً ملابس غربية، وأشيع ما كان هو البنطال الجينز والسترة. أما النساء فكن يعتنين بالأطفال. طفلان صغيران في السنة الأولى أو الثانية توجهها مباشرة إلى طاولة تعرض وجبات خفيفة أساسها صلصة فول الصويا، والبرتقال، والمكسرات وقاما بأكل طاسات من خاثر صلصة فول الصويا وهما يحدثان صوتاً في أثناء شربها. وفول الصويا مادة من طعام هينان، والكثير يزرع هناك، على الرغم من أن الصين تستورد قسماً كبيراً من حاجاتها من البرازيل. وفي الوقت الذي شغل فيه الكبار أنفسهم بأكواب لا نهاية لها من الماء الساخن المزين بأوراق الشاي، مع وجبات خفيفة من بذور اليقطين والفسق (الفول السوداني)، وهذه الأخيرة ناعمة ورطبة حين تقشر طازجة، وهي مختلفة تماماً عن الفستق الصلب المجفف المعروف في الأسواق الكبيرة الغربية. وهذا ما استحضرتي ذكريات الطفولة السعيدة عن استهلاك بذور البطيخ المقشرة، وما يشبهها من الفستق والمكسرات الطازجة في القرى في ولاية البنجاب في شمال الهند. ولكن كان هناك اختلاف واحد، على كل حال، وهو أن رائحة البرتقالات المقشرة في الصين كانت مختلطة مع الدخان. ففي الواقع كان كل رجل يدخن سيجارة منتجة محلياً. ورجال الأعمال المستثمرون المحليون احتكروا صناعة السجائر في الصين، كما اكتشف ذلك بشكل مؤلم فيليب موريس في السنوات القليلة. وفرض الضرائب على الاستهلاك المحلي للسجائر، هو طبعاً، مصدر عائد كبير للحكومة المحلية.

وكان ظاهراً أن مضيقي يمتلكون الكثير من الوقت، ولكن طبيب القرية البالغ من العمر ستين عاماً وصل، وقد انقطع نفسه، واعتذر عن مجيئه متأخراً، وقال: إنه سيكون عليه أن يغادر بعد قليل جداً؛ لأن عنده صفراً من المرضى الذين ينتظرون ليروه. وكان صادقاً مخلصاً في كلمته، فغادر بعد خمس عشر دقيقة من وصوله. وفي هذا الوقت، علمت أنه كان قد راهن على سنتين من تدريبه في الطب الأولي الصيني والغربي لتحويلهما إلى مسار وظيفي طوال ثلاثين عاماً بصفته العامل الموفر المحلي للصحة. وقال: إنه كان قد تقرر، سواء منه هو أو من سلطة ما أخرى، فهذا لم يكن واضحاً، أن عمره جعل المزيد من التدريب استثماراً غير سليم. وكنت محتاراً من أنه لا يوجد خلف له في التدريب،

ولكنني بعدئذ عللت ذلك بأن البنية التحتية الحديثة جعلت وجود الخلف له غير ضروري. فالطرق الجيدة تعني أن الرحلة من القرية إلى مستشفى المقاطعة تستغرق أقل من نصف ساعة، وأن سيارات الإسعاف حين استدعائها تصل بشكل موثوق مثلما تصل في الولايات المتحدة. ومرة أخرى كنت متأثراً بالمقارنة مع القرى الهندية، التي لا يتوافر فيها إلا أبسط الطبابة الأولية، وسيارات الإسعاف لا وجود لها.

كان الكثير قد تغير في حكم قرية تشيو في العقد الماضي من الزمان. أولاً، كانت سيطرة الحزب الشيوعي الصيني أقوى من أي وقت مضى مطلقاً. فالقرويون البالغ عددهم ألفاً تقريباً يضمون ثلاثين عضواً في الحزب، ومن جملتهم رئيس للحزب عين مباشرة من الحزب. والقرويون هم الذين انتخبوا رئيس القرية، وفي قرية تشيو تصادف أنه عضو في الحزب، ولكن ذلك ليس مطلباً في رئيس القرية. وفي أثناء اجتماعي في ساحة الدار، لاحظت رجلاً كان الآخرون ينظرون إليه لتقديم الإجابات، وعلمت بعد ذلك أنه كان رئيس الحزب. وكان من الواضح أن آراءه كانت تأخذ أسبقية على آراء رئيس القرية. وزيادة على ذلك، أشار المسنون إلى أن من بين كثيرين من القرويين الذين يتقدمون بطلبات للالتحاق بالحزب، فإن قسماً صغيراً جداً من النجباء الواعدين فقط هم الذين كانوا يقبلون في الحزب في كل عام.

وكنت قد وصلت إلى القرية في الفترة غير العادية هي فترة الاتفاق بين القرويين وبين مسؤولي الحزب. وكانت الحكومة المركزية قد أوقفت فجأة فرض الضريبة على القرية إيقافاً كاملاً، بعد تقارير عن قيام المسؤولين المحليين باستغلال القرويين وإثارة عدم الاستقرار. بل إن الحكومة المركزية بدلت سياستها في فرض الضرائب، وأحلت محلها سياسة إعادة دفع المال إلى القرية. كان رئيس القرية مسؤولاً عن توزيع إعادة دفع المال بين السكان. وكان تحسين البيوت، وأجهزة التلفاز الجديدة، والهواتف الخليوية من بين المنافع المشتقة من هذا الرزق الذي جاءهم من حيث لم يحتسبوا. وسألت هل أدى التوقف عن فرض الضرائب إلى أي أثر دائم؟ وكنت أفكر ربما أنه أعطى إشارة لقيام علاقات جديدة بين مسؤولي الحزب المحليين وبين القرويين. لا، كما قيل لي. كانت الآثار فقط في المستهلكات وفي السلع المادية البسيطة.

التقسيم الصيني من ماو والرأسمالية المنسقة من دينغ

لي بينغ واحد من أشداء الحزب الشيوعي الصيني، وهو العميد المؤسس لمدرسة غيانغهيوا للإدارة المحترمة جداً التابعة لجامعة بيجين، وهو رجل امتلك وجهة نظر رأت عن قرب التغييرات المبكرة في الصين الريفية. فحين أُطلقت إصلاحات الصين في العام 1978، كان لي هو المؤتمن على أسرار مهندس الإصلاحات الرئيس، وهو دينغ هيسياوبنغ، وساعد لي على كتابة مسودة سلسلة من خطط السياسات التي حولت الصين في نهاية الأمر. وحين أُدخلت الحوافز الاقتصادية وأعيدت الحيوية للزراعة، ظهرت محاصيل الحصاد الجيد وصارت هي النموذج. وصارت القرى في الصين هي المصدر لنمو اقتصادي واسع الانتشار.

وكانت غاييتي من التحدث إلى لي هي أن أفهم كيف اختلف منظر الصين بعد الإصلاح عن ظروف عصر ماو؟ ولماذا ركزت الإصلاحات جهودها في القطاع الريفي. تقابلنا في مكتبه في جامعة بيجين، وهي توصف لي بأنها هارفارد الصين. وكان يجب علي أن أرافق بدليل يقودني عبر متاهة من المساعدين له قبل أن أصل أخيراً إلى مكتبه، وهو غرفة عظيمة مهيبة، تشبه الكهف تقريباً. وقف لي ليحييني بطريقة ودودة جداً. وهو رجل ممتلئ الجسم، ودخّن طوال اجتماعنا، الذي تم باللغة المندرينية بأكلمه، وتُرجم من أجلي باحترام من خريج تأهل حديثاً في الاقتصاد بدرجة الدكتوراه من ستانفورد. وأثر لي في نفسي طوال الاجتماع بوصفه رجلاً واسع المعرفة من طريق المطالعة وحسن الاطلاع على الأمور. وبدأ لي بإبداء ملاحظة بقوله: "كان الإنتاج في المناطق الحضرية تحت سيطرة الدولة. ومثل ذلك كانت حياة الناس. أما في المناطق الريفية فكان الإنتاج يخطط له، ولكن الحياة العادية كانت خارج نطاق سيطرة الدولة. وهكذا ففي المجاعة التي دامت ثلاثة أعوام مات 30 مليون نسمة، ومعظمهم في المناطق الريفية التي لم تسيطر فيها الدولة على حياتهم عادة، في حين أن الناس في المناطق الحضرية لم يموتوا من الجوع ولكن ربما من مشكلات تتصل بالتغذية".

الإشارة المختصرة من لي إلى 30 مليون نسمة جاوعوا، حتى الموت غطى الكثير من التاريخ. فجماعة العام 1958، التي نسقها من غير قصد ماو، كانت ذروة عدد من الحوادث والتوجيهات. فمن الأيام الأولى لوجود ماو في السلطة، كانت إحدى غاياته القيام بالتصنيع الحضري الممول بفائض اقتصادي تولده الصين الريفية. ولكن لعمل ذلك، على كل حال، كان عليه أن يقسم الصين؛ لكي يكون مجموع مواطنيها الريفيين تحت السيطرة بشكل ناجح ومستثارين بشكل ناجح ليحققوا غايات الحزب. في العام 1955 أدخل نظام الهوكو بموجب ”مرسوم بخصوص تأسيس نظام دائم لتسجيل الهوكو (للأسرة)“. وكانت الهوكو تعني رخصة إقامة صدرت على أساس مكان ولادة الشخص. وكان قصد الحكومة من إصدار بطاقات الهوكو أن تضمن أن يبقى الصينيون الريفيون في الصين الريفية وأن كل الاستحقاقات الممنوحة لحامل الرخصة كانت تعكس هذا التسجيل العائلي الريفي. وكانت أهم مظاهر الحياة، بما فيها المكان الذي عمل فيه الشخص، وذهب فيه إلى المدرسة، واشترى فيه الطعام، كانت تعتمد على المكان الذي كان قد ولد فيه. وهكذا كان المقيمون الريفيون ممنوعين من الانتقال إلى المدن المفضلة. وحين كانت المدن تحتاج إلى عمال، كانت الحكومة تخفف من نظام الهوكو، وحين تكون المدن قد صارت ممتلئة بالكثيرين جداً من العمال، كانت الحكومة تقود الناس عائدين إلى القرى.

وفي إحدى أعظم المفارقات التي تدعو إلى التهكم من الثورة الصينية أعاد ماو توزيع الأرض لمن لا أراض لهم، وبعد ذلك مباشرة طلب منهم أن يعيدوها إلى ملكية جماعية. وحدثت إعادة التجميع تدريجياً. وفي أثناء أول مرحلة من عملية تحويلها إلى ملكية جماعية تدريجياً، من العام 1949 إلى العام 1952، أنشأت الحكومة ”أفرقاء العون المشترك“ في القرى³. وتكوّن كل فريق من هؤلاء الأفرقاء من اثنتي عشرة أسرة أو ما يقارب ذلك وكانت هذه الأسر قد اجتمعت معاً طواعية ومن حين إلى آخر وجمعت معاً عمالتها ورأس مالها. في هذه المرحلة بقيت الأسرة المفردة هي الوحدة الأساسية للملكية وللإنتاج، مثلما كانت في صين ما قبل ماو. وفي غضون السنتين اللاحقتين، في المرحلة الثانية من التحول إلى الملكية الجماعية جاءت إلى الوجود ”التعاونيات المنتجة للزراعية

الأولية“. وكان يطلب من الأعضاء أن يجمعوا مواردهم، وكانوا يعطون حرية محدودة في ألا يتعاونوا. ومع إزالة الحوافز الفردية، فشل الإنتاج في الوصول إلى المخرجات المتوقعة من الحكومة. في العام الأول من المرحلة الثالثة من التحول إلى الملكية الجماعية، حولت جميع المزارع الصغيرة إلى ”تعاونيات منتجة زراعية متقدمة“⁴ وخفضت الحكومة بالقوة أسعار الطعام لتزويد العمال الحضريين بالطعام الرخيص وللمحافظة على التكاليف منخفضة. ومن سوء الطالع أن الأسعار المنخفضة ثبّطت أيضاً الاستثمارات الزراعية، فأدت بذلك إلى تصاعد التهديد بنقص الطعام.

وبرهن نظام الهوكو، أو رخصة الإقامة، أنه مفيد على نحو خاص في توزيع حصص موارد الطعام القليلة. وبعد شهرين فقط من إعلان نظام الهوكو، أصدر ماو توجيهاً عن ”الإجراءات المؤقتة التي تحكم توزيع حصص الحبوب في المدن والبلدات“. والأفراد المسجلون في كل أسرة كانوا مصنّفين وفقاً لأفرقاء إقامتهم، ومدارسهم، ووحدات عملهم. وبعد أن تم تنفيذ التسجيل، أرسلت آلاف قوائم الأسماء وملايين بطاقات الهوكو، إلى الحكومات المحلية، وهي التي تحققت من صحة بطاقات الهوكو وأصدرت بطاقات التزويد بحصة الطعام والحبوب. كانت التفاصيل مذهلة لا تكاد تصدق⁵. فحتى مواقع إطعام الحيوانات، على سبيل المثال، كان قد تم تحديدها.

والحدود النهائية التي قسمت بين الصينيين الريفيين والحضريين كانت قد تأسست بموجب ”معايير للتقسيم بين المناطق الحضرية والريفية“، وهو توجيه قسم الصين إلى ثلاثة ”أصناف مكانية“. وكانت هذه الأصناف هي: المناطق الحضرية، وتضم المدن والبلدات، والجيوب السكنية الحضرية الموجودة خارج المناطق الحضرية التي يعمل المقيمون فيها بشكل رئيس في الصناعة المملوكة من الدولة أو في منشآت البحوث، والقرى. وبحلول العام 1958 كان الصينيون الريفيون قد عزلوا عزلاً تاماً عن إخوانهم في المدن.

وفي جزء من خطة السنوات الخمس الثانية (1958-1963)، دعا ماو إلى تسريع عملية التصنيع. وأمرت المصانع المملوكة من الدولة بأن تزيد الإنتاج. واستثيرت المجتمعات الريفية لتنتج الفولاذ إنتاجاً كبيراً. وأصدرت المقاطعات والبلديات سندات إنشاء

واستأجرت عمالة كثيرة بالقدر الذي كان يلزم للوفاء بحصص بيعين. وفي خريف العام 1958 تفيد التقديرات بأن 38 مليون نسمة كانوا قد حشدوا ليغادروا قراهم. وغادروها، وأخذوا معهم أدواتهم وحيواناتهم. وبلغت الهجرة إلى المناطق الحضرية ذروتها. وبين العام 1957 والعام 1960 زاد سكان الصين الحضريون من 99 مليون نسمة إلى 130 مليون نسمة. وتم إهمال نظام الهوكو إهمالاً كاملاً.

هذه الحركة المصطنعة للعمالة فاقمت من نقص الطعام الذي سببته الملكية الجماعية. فعلى الرغم من موسم حصاد وافر على نحو غير عادي في العام 1958، تركت كميات ضخمة من المنتجات الزراعية لتتعفن في الحقول⁶. وفي الوقت نفسه احتاجت الدولة إلى إطعام قوة العمل المزدهرة لديها. وحين صارت علامات المجاعة ظاهرة، عملت الحكومة إلى الوراء در، وأمرت المصانع الحضرية أن تغلق أبوابها. وتعيد العمال الذين كانوا قد نقلوا إلى المدن قبل عام أو اثنين سابقين تقريباً، إلى القرى. وفي العام 1959 كانت الخطة تهدف إلى تخفيض قوة العمل لدى الدولة بعدد بلغ 10 ملايين تقريباً، وبذلك تخفض كمية الطعام والوقود اللازمين في المدن. وكانت الأسباب الأساسية مبنية على التعليل الحسابي ولكنها لم تلقِ إلا انتباهاً قليلاً للحواجز، واستمر نقص الطعام. وأعيد خمسة ملايين عامل فقدوا أعمالهم إلى المناطق الريفية مع معرفة قليلة لما كانت تعنيه حالتهم الريفية لمستقبلهم. وفي المناطق الريفية منع المسؤولون الفلاحين من الفرار من جوع الطعام. وهكذا طبق بحزم نظام الهوكو مرة ثانية ليناسب ارتياح بيعين.

فشل حكام الصين في الاعتراف بالمجاعة وفي تأمين العون من الطعام الأجنبي واستمر ذلك طوال ثلاث سنوات، وأبعدت الحكومة كل وسائل الإنتاج الخاص للطعام (وفي بعض الأماكن أخذت أواني الطبخ نفسها)، وأجبرت الفلاحين على البقاء في القرى الجماعية السيئة الإدارة، واستمرت في تصدير الطعام إلى المقيمين الحضريين المحظوظين، وبفضلها هذا جعلت الحكومة الحالة السيئة أسوأ حالاً. وقد كتب الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، أمارتايا سن يقول: إن المجاعات تدور حول مجموعات اجتماعية مختلفة تمتلك وسائل مختلفة للوصول إلى الطعام بقدر ما تدور حول النقص العام في

الطعام. وقال: ”العقوبات المباشرة للمجاعة تحملها مجموعة معينة من الناس والقرارات السياسية تتخذها مجموعة أخرى منهم. فالحكام لا يجوعون حتى الموت. ولكن حين تكون الحكومة مسؤولة أمام الناس المحليين فهي أيضاً تملك أسباباً جيدة لتفعل أفضل ما تستطيع للتخلص جذرياً من المجاعات. والديمقراطية، من خلال العمل السياسي الحكومي الانتخابي، تمرر ثمن المجاعات إلى الحكام كذلك“⁷.

وكما شرح لي السيد لي ينيغ، واجه دينغ وفريقه حين جاء إلى السلطة الواجب الضخم وهو نقض سياسات ماو، لأن الصين الريفية، مع نهاية محاولة ماو في إعادة الهندسة الاقتصادية والاجتماعية، كانت تجثم وقد دمرها الفقر. وقال السيد لي: ”في العام 1978 كان لدينا خيارات عدة. أحدها أن نختار الخصخصة الشاملة، وكانت تعني إنهاء الاشتراكية. وهذا ما سيكون غير مقبول. فالجمهور العام لن يقبل هذا، وسوف يجيء بالفوضى وعدم الاستقرار الاجتماعي“. وأشار السيد لي إلى أن أي إصلاح كان يجب عليه أن يمتلك نكهة اشتراكية واضحة لتجنب الفوضى الاجتماعية. وقال: ”الخيار الذي اخترناه في نهاية المطاف كان هو الإصلاح التدريجي. واخترنا أن نبدأ هذا مع المناطق الريفية بإدخال نظام المسؤولية العائلية في العام 1978. ونظام المسؤولية العائلية لم يكن هو خصخصة الأرض، لأن ذلك كان سيصير فوضوياً. نظام المسؤولية العائلية كان يعني أن الأسواق المخصصة من أجل الإنتاج الزراعي سوف تتطور ببطء“.

بموجب نظام المسؤولية العائلية بقيت المزرعة الجماعية هي مالك الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى. ومع ذلك، فأعضاء المزرعة الجماعية كانوا يستطيعون أن يستأجروا من المزرعة الجماعية أقساماً من الأرض لمدة تصل إلى خمسين عاماً. وفي أثناء تلك المدة يدفع المستأجر الضرائب على الأرض للحكومة، ولكن لا يدفع أجره للمزرعة الجماعية. وإضافة إلى ذلك كان يستطيع المستأجر أن يحتفظ بأي فائض إنتاج متولد من الأرض المستأجرة. وهكذا، استعاد نظام المسؤولية العائلية حوافز الأرض التي كانت مفتقدة تحت نظام المزرعة الجماعية، التي عرضت المنافع نفسها لجميع العمال، والمتقاعدسين والشغيلة، وكانت النتيجة أن عملاً قليلاً جداً كان يعمل.

في العام 1978 انتهز الفلاحون الصينيون المفقرون الفرصة لاستئجار الأرض الزراعية. وكانت المعارضة في الحد الأدنى بسبب منافع نظام المسؤولية العائلية التي صارت واضحة. ومن العام 1977 إلى العام 1984 زادت مخرجات الحبوب من 283 مليون طن إلى 407 ملايين طن، ونمت مخرجات الزيت من 4 ملايين طن إلى 12 مليون طن، والقطن من مليوني طن إلى 6 ملايين طن. وتكاثرت أسواق الطعام المزدهرة عبر كل الأرياف، وصار أحد الأعمال الرئيسية لنظام الهوكو، وهو توزيع حصص الطعام النادرة، غير ضروري، وألغيت قسائم توزيع حصص الطعام وصار الطعام متوافراً للجميع حتى لحملة بطاقات الهوكو الريفية. وكانت إحدى النتائج المباشرة للإصلاح الزراعي هي أن مدى الشراء والتوزيع الذي تديره الحكومة كان قد انخفض انخفاضاً كبيراً. وبحلول العام 1985 كان عدد المواد التي تسيطر عليها الدولة قد انخفض إلى 38 مادة، وشكل هذا العدد نسبة 30% من مستوى عدد المواد في العام 1980. وفي العام 1992 قررت بعض الحكومات المحلية أن تحرر سوق الحبوب المحلي تحريراً كاملاً. وكان الأثر الاقتصادي عميقاً. وأدى الازدهار الزراعي إلى رفع الدخل الريفية، منشئاً بذلك سوقاً ريفية ضخمة من أجل السلع الاستهلاكية التي أدت بدورها إلى "توليد خزان من الوفورات التي مولت الاستثمار في المشروعات الريفية"⁸.

وبحسب ما يقول السيد لي "نجاح نظام المسؤولية العائلية حرر بدوره العمالة الزائدة، وظهرت مشروعات البلدة والقرية لتمتص هذه العمالة الزائدة. ولم تكن مشروعات البلدة والقرية شيئاً تم التخطيط له. كانت المشروعات تطوراً طبيعياً".

ومعظم مشروعات البلدة والقرية امتلكها، وأدارها ونظمها الكوادر المحليون الذين حضرتهم بشكل محض نصيحة الحكومة المركزية لرفع مجمل الناتج المحلي الخاص بهم. وزيادة على ذلك، لم يكن هناك أي فصل للسلطات. فالكوادر المحليون أداروا، وامتلكوا، ونظموا عدداً ضخماً من مشروعات البلدة والقرية. والشركات الأجنبية التي قامت بعمل مشروعات مشتركة مع مشروعات البلدة والقرية وجدت أن شريكها، في أوقات النزاع، كان أيضاً قاضياً فعالاً في النزاع. وبرغم هذه النقائص حملت مشروعات البلدة والقرية

الهجينة وزنها الاقتصادي، أي مارست التأثير. وفي ذروة مشروعات البلدة والقرية في منتصف التسعينيات من 1990، أنتجت مشروعات البلدة والقرية 30% من مجمل الناتج المحلي للصين، 44% من القيمة المضافة الإجمالية، وفقاً للتقديرات الرسمية لوزارة الزراعة. وزيادة على ذلك، فقد كانت مشروعات البلدة والقرية مسؤولة عن ربع عائد الضرائب في الصين، وعن ثلث الصادرات الإجمالية، و 28% من قوة العمل الريفية الإجمالية (مستخدمة 128 مليون عامل)⁹.

تذكرت حديثي مع لي حين زرت مجموعة ويهيو، وهي شركة خاصة في مقاطعة هينان التي تصنع رافعات صناعية ضخمة. موقعها بالقرب من قرية وانحدرت من مشروع بلدة وقرية، ومجموعة ويهيو تسيطر عليها عائلة واحدة، برغم أن لديها ما يقارب مئة حامل حصص مهمين. وفي وقت زيارتي كانت الشركة تخبر نمواً سريعاً متهوراً، وبمبيعات بلغت 70 مليون دولار في السنة، وكانت الشركة رابحة. وأصر المالك على ألا أستخدم لفظة مشروع بلدة وقرية، قائلًا: إن هذا الاستخدام خطأ تاريخي في غير محله. ووضح أن العائلة ملكت عقداً للإيجار لمدة خمسين عاماً على الأرض المملوكة من الدولة التي بني عليها المصنع ولكن الشركة فيما عدا ذلك ليس لها أي ارتباط بالدولة. ”في هذه الأيام، نحن لدينا إما مشروعات مملوكة من الدولة، في السجائر والتبغ والكهرباء أو أننا نمتلك شركات مدنية. لا يوجد ذلك العدد الكبير من المشروعات التي استثمر فيها الأجانب، سواء من المشروعات المملوكة كلها لهم أو المشروعات المشتركة، في أجزاء من الصين أقل انفتاحاً من الساحل“.

مجموعة ويهيو شركة حسنة الإدارة. وكانت قد أعادت استثمار مرباحها من الاستثمار بشكل ثابت طوال العقد الماضي. ويقدم الشركة على دفع أجور سخية حتى بالنسبة إلى ما يستطيع الخريجون الجامعيون أن يكسبوا في عاصمة هينان، جينغجو، بإقدامها على ذلك نجحت الشركة في اجتذاب الموهبة المؤهلة وفي أن تبقى مع ذلك منخفضة التكلفة. أراضي المصنع والساحات التي تجتمع فيها الرافعات لم تظهر نظيفة نظافة كاملة مثل بعض المصانع الجيدة في الغرب، ولكن الأراضي والساحات كانت منظمة تنظيمياً حسناً. ولاحظت بعض المخزون الزائد الذي بدا مهملاً، وخمنت أن الأجور المنخفضة لدى

الشركة تسمح لها بأن تتسامح مع بعض من عدم الكفاءة هذه، وخصوصاً حين تتنافس مع الشركات الغربية من خلال سوق التصدير. وبوصفها منشأة صناعية حسنة الإدارة قادرة على العمل بشكل جيد في عالم المنافسة، تميز مجموعة ويهيو نفسها عن أي مصنع هندي يقوم بشكل مشابه في موقع في منطقة ريفية. فمشكلات البنية التحتية تمنع تحقيق مثل هذا النجاح في الهند الريفية.

وكنت مندهشاً أيضاً أن أجد النساء يشغلن الرافعات التي تحمل مئات من الأطنان من المواد. و15% تقريباً من الموظفين المهنيين العاملين في ويهيو من النساء، ومعظمهن مديرات أو مشغلات للرافعات. وهذا التوظيف للنساء هو إلى حد كبير نتيجة للانتباه الذي وجهته الصين إلى التعليم الأولي على مر العقود الماضية. النساء الهنديات في بيئة بلدة صغيرة مشابهة يمكن الوصول إلى تعليم أقل بكثير من التعليم في البلدة الصينية، إن وجد أي تعليم في الأصل. وعلمت أن ست سنوات من التعليم الإلزامي في قرى هينان تتبعها ثلاث أخرى في بلدة مجاورة، هي أيضاً تعليم إلزامي. ملاحظة ماو التي لا تنسى وهي ”النساء يرفعن نصف السماء“ مازالت شعاراً شائعاً في الصين الريفية. في العام 2002، كانت نسبة 91% من الشعب الصيني في سن الخامسة عشرة فأكثر تستطيع أن تقرأ وتكتب، ونسبة 87% من الإناث و95% من الذكور من تلك الفئة العمرية كانوا يقرؤون ويكتبون. وفي المقابل، كان معدل القراءة والكتابة بين البالغين الهنود هو نسبة 60% فقط في العام 2002، ونسبة 48% فقط من الإناث و70% من الذكور يقرؤون ويكتبون¹⁰.

وتابع الأستاذ لي في سرده التاريخي. ”إضافة إلى نظام المسؤولية العائلية ومشروع البلدة والقرية، كان الشيء المهم الذي فعلناه هو إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة“. وكانت هذه المناطق تدار بوصفها تجارب. وكانت الفكرة هي إنشاء مناطق اقتصادية صغيرة نسبياً وإمطارها بالحوافز اللازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي. وأرسل دينغ المسؤولين ليزوروا مناطق التجارة الحرة ومناطق تطوير الصادرات في كل أنحاء العالم وكرر نسخة منها على شاطئ الصين الجنوبي، مستفيداً ومعولاً على المراكز المالية التجارية الراسخة لهونج كونج، وماكاو، وتايوان.

وأعطى الأستاذ لي تفاصيل التغييرات الاقتصادية في عصر ما بعد ماو. فمشروعات البلدة والقرية، ونظام المسؤولية العائلية، والمناطق الاقتصادية الخاصة كانت انقطاعات مؤثرة عن الماضي. وكان ما يساويها في التأثير، على كل حال، التغييرات السياسية والإدارية الموازية التي تحدث في الأرياف.

وعلى سبيل المثال، القرية الجماعية الشعبية، وهي المركز العصبي لاقتصاد ماو الريفي، انهارت وحلت محلها حكومات البلدة والقرية، التي تولت المسؤولية عن إدارة السكان الريفيين. وكانت النتيجة المباشرة لهذه اللامركزية هي إرخاء قبضة بيجين على الاقتصادات المحلية. وقد كشف مسح تم على مستوى الأمة وأجرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة في مطامع العام 1985، كشف عن أن الحزب لا يستطيع، بشكل متزايد، أن يجند أعضاء جدداً، وينظمهم، ويجمع اشتراكات العضوية، وينفذ الخطط السياسية المركزية، ويقدم تجديدات لكبار أعضاء الحزب¹¹.

نهضت الكوادر المحلية لملء الفراغ. ومن سوء الطالع، أن اللامركزية رافقها الفساد وسوء الإدارة المالية. ماليات القرى، التي كانت قد جمعت ووزعت محلياً، أسيتت معالجتها بشكل فاضح. وأظهرت الدراسات أن 70% تقريباً من القرى والبلدات فشلت في الإعلان عن الحسابات المحلية. ووقع الاختلاس في الأموال العامة للقرى فيما يقارب 68% من القرى التي شملها المسح، وشكلت الرشاش من أنواع مختلفة ما يقارب 160% من الرواتب النظامية لأعضاء الكوادر الريفية¹².

ونتيجة لذلك وصلت الكوادر المحلية والفلاحون إلى صراع متزايد. فالكوادر فرضوا على نحو اعتباطي رسوماً متنوعة. وبحلول منتصف الثمانينيات، ومع تجاوز العبء النقدي على الفلاحين، بشكل ثابت مستمر، دخولهم الصافية، صار السخط الكبير واضحاً، للجميع حتى للسلطات العليا. وفي العام 1985 أصدرت الدولة سلسلة من التوجيهات لكبح الضرائب والرسوم التي تستطيع الحكومات المحلية أن تجمعها، وحددت التوجيهات مجموع العبء المالي بما لا يزيد على 10% من دخل الفلاح. ومع ذلك، فهذه الإجراءات لم تطبق. وفاقحت احتياطات حكومات البلدة والقرية إلى حد بعيد ما كانت

تلك الحكومات تستطيع أن تجمعها بشكل قانوني. وكانت الحكومات المحلية مازالت تقسر الفلاحين على المساعدة للدفع لمشروعات مثل المدارس الجديدة والبنية التحتية، ومازالت تفرض عقوبات عليهم بسبب عدم الامتثال للخطط السياسية مثل سياسات ضبط النسل، ومازالت تُقرط في فرض التكاليف عليهم من أجل الخدمات الروتينية¹³.

وردت بيجين على هذه الفوضى الإدارية بدعم ما دعي لجان القرويين. وكان المقصود جمعياً من لجان القرى المؤلفة من ثلاثة أعضاء إلى خمسة أعضاء أن تصحح الثغرات الإدارية لمجلس القرية الموجود، الذي لم يكن يستطيع الاجتماع يومياً بسبب ألق عمله الواسع. على الورق كان هذا يعني أن القرويين هم الذين امتلكوا الصوت في سلسلة من القضايا، مثل خطط التنمية الاقتصادية، واستخدام المصادر الجماعية (الأرض، والماء، والطاقة)، وضبط النسل. وعملياً استمر فرع الحزب في القرية في ممارسة سلطة كبيرة. وفي رد فعل على الاضطراب السائد بخصوص حقوق اتخاذ القرار، أعلن الحزب الشيوعي الصيني ” القانون العضوي للجان القرى“ في العام 1987 لجعل كوادر الحزب مسؤولة أمام القرويين ولجعل اللجان منظمات ذاتية الحكم مع الحق لها في تدقيق حسابات ماليات القرية. وبحلول العام 1988 كان الحزب الشيوعي الصيني قد بدأ عملية تنظيم انتخابات على مستوى القرية في كل أنحاء الصين. في بعض القرى تم فعلاً التنافس على الانتخابات، ولكن الكوادر المحلية في أماكن أخرى قاومت بشكل ناجح. ومن المثير للاهتمام، أن بعض العلماء يشير إلى أن ” الانتخابات أنجح ما تكون في النواحي والقرى التي اختارتها وزارة الشؤون المدنية لتقدم البيان العملي“¹⁴.

وكان التناقض في الإصلاح الصيني هو أن دور الحكومة، مركزية أو محلية، قد توسع توسعاً مهماً في أثناء الانتقال إلى اقتصاد سوق ” بخصائص صينية“ كما يقول الصينيون. وفي العام 1995 فقط أضيف مليون عضو موظف جديد إلى جدول الرواتب في الدولة، وهو رقم لا يشتمل على المجندين الجدد الذين يدفع لهم من خلال العوائد المحلية¹⁵. البيروقراطية الموفدة من بيجين والكوادر المحلية يتنافسون على كل نواحي إدارة القرية. وعلى الرغم من أن بيجين شجعت الكوادر المحلية على متابعة التنمية الاقتصادية، لم تكن بيجين قادرة دائماً على كبح أعمالهم التي اتسمت بالشطط والإفراط.

في ظلال شجرة تين البنغال

غوجارات ولاية الهند الغربية، التي اقتطعت من بومباي في العام 1960، تحدّها باكستان في شمالها الغربي وتحدها الولاية التي تميل إلى الجفاف والأفقر منها وهي راجستان إلى الشمال، غوجارات هي موطن يقطنه 41 مليون نسمة، وهي موضع حسد الكثيرين من الهند من الناحية الاقتصادية. فهي معروفة برجال أعمالها المستثمرين، وصناعاتها، وهي معروفة بما هو أبرز من ذلك، بوصفها مكان ميلاد مهاتما غاندي.

وغوجارات أيضاً موطن منظمة للنساء تسمى سيوا، وهي الحروف الإنجليزية عن: (منظمة النساء للتوظيف الذاتي) ولكن هذا الاسم سيوا المشكل من الحروف الأولى للمنظمة هو أيضاً كلمة هندية تعني "خدمة". وتلاوُماً مع المثالية الغاندية، فإن مؤسّسة منظمة النساء للتوظيف الذاتي، وهي سيدة الأعمال الاستثمارية الاجتماعية، إيلا بهات، ترأس اليوم قاعدة عضوية تضم سبع مئة ألف امرأة، منهن من يقمن في غوجارات، وتلتاهن مقيمات في الأرياف.

في شهر أيلول/سبتمبر من العام 2005 رتبت أن أقابل منظمي سيوا، (منظمة النساء للتوظيف الذاتي)، في أحمد أباد، وهي عاصمة الولاية الاقتصادية (وعاصمتها السياسية سابقاً). وكانت أحمد أباد تملك سمعة بكونها مدينة آمنة يستطيع فيها المرء أن يمشي متنزهاً حتى الساعة 10 مساءً، وهو تصريح من الصعب الإدلاء به بخصوص أي مدينة هندية أخرى من الحجم المشابه. واستقبلتني سيدة شابة، تلبس ملابس بسيطة وجدية المظهر هي أمي شيلات، وهي منسقة المنظمة لشؤون التدريب والتعليم، استقبلتني في فندق عادي ولكنه نظيف. وكانت أمي بن قد تطلّفت وعرضت أن تسافر معي إلى قرية مجاورة؛ لأقابل أعضاء في مجموعة منظمة سيوا. وطلبت مني مباشرة أن أناديها أمي بن. وكلمة بن تعني "الأخت" باللغة الهندية والغوجاراتية. وهما مجرد لغتين من أربع وعشرين لغة إقليمية في الهند، ولكنها أيضاً تشترك في حشد من الكلمات المشتركة. وداخل منظمة سيوا تتم مخاطبة كل امرأة باسمها الأول متبوعاً بكلمة "بن". والتعبير علامة على الأخوة والتضامن. واستخدام نعت بدل آخر اسم للشخص هو أيضاً مسوّ

اجتماعي وهو يجعل الطبقة، والموقع، والخلفية الإقليمية للشخص خارجة عن المقام. وكان يرافقه الأخت أمي السيد ديساي، وهو لابس قبعات متعددة. فهو إلى جانب كونه مستشاراً بدوام كامل لمنظمة سيوا، كان يعلم المحاسبة في مدرسة إدارة محلية كان قد أسسها مع آخرين.

وأخيراً، كان هناك سائق، يشار إليه بكلمة ”سائق“ في الهند، سيوريش بهاي، (وكلمة ”بهاي“ تعني ”الأخ“ بالهندي والغوجاراتي). ورافقنا الأخ سوريش في كل مكان، وتضمن ذلك مطعماً بهيجاً على جانب الطريق يقدم مطبخاً محلياً، وفيه تزين العديد من الصحون بكمية صغيرة للغاية من قصب السكر. تناول سوريش غداء معنا، وهذا أثر منعش وغير عادي من المساواة، وهو بشكل كامل منسجم مع شخصية منظمة سيوا. في معظم الهند الحضرية، التي يعمل فيها تسلسل هرمي مؤثر بوصفه حاجزاً بين الذين يملكون اقتصادياً والذين لا يملكون، كان السائق في مثل هذه الحالة سيختفي برشافة من المشهد من المطعم، وسيظهر ثانية بشكل معجز حين يدعى بهاتفه الجوال الخليوي.

مسافة السواقة من أحمد آباد إلى القرية التي كنت سأقابل فيها عضوات أخريات من منظمة سيوا كانت في بعض الوجوه مسافة مشابهة لتلك التي سقتها في هينان، ولكنها من وجوه أخرى كانت مختلفة نوعاً ما. فعلى الرغم من أن هينان هي واحدة من أفقر المقاطعات الصينية، بدا ريفها أكثر ازدهاراً من ريف غوجارات، وهي ولاية من أغنى الولايات الهندية. والطريق إلى أحمد آباد، مثل معظم الطرق في الهند، كان طريقاً كثير الحفر والمطبات، بحركة مرور بطيئة تقطع انسيابها سيارات الشحن المشاكسة، والحيوانات من كل نوع، والأشخاص المعززون الذين يمشون مجهدين مشياً غير مستقر على طول الطريق.

أسست منظمة سيوا في العام 1972 بوصفها فرعاً من اتحاد عمال الغزل والنسيج، وهو واحد من أقدم الاتحادات المهنية في الهند وأضخمها. وكانت سيوا تقصد في الأصل أن تساعد النساء في القطاع غير الرسمي، وخصوصاً زوجات وبنات عمال المعمل، وفي

غضون سنوات عدة كانت سيوا تعقد فصولاً في الخياطة، وحقاكة الصنارة، والتطريز، والغزل، وتركيب الطباعة، والنسخ، والاختزال. في العام 1977 منحت بهات جائزة رامون ماغسيسي، ولعلها أشهر وسام في العالم يمنح للخدمة الاجتماعية، وهو ما جلب الدعاية والاعتراف الدوليين لمنظمة سيوا. وحتى هذا اليوم يستخدم عمال منظمة سيوا بلاغة خطاب اتحاد العمال في المحادثة اليومية، على الرغم من أن هؤلاء العمال لا يناسبون الصورة الذهنية التي أتصورهم فيها، وهي صورة مجموعة مجابهة من العمال يشغبون ضد رجل أعمال مستثمر صاحب صناعة. سوف تستمر سيوا في كونها اتحاد عمال، ولكن ارتباطها مع رابطة عمال الغزل والنسيج قد انفكت. ففي شكلها الحالي تتبع سيوا إيديولوجية غاندية على نحو حازم، واللاعنف هو صميم مبدئها والقلب منه.

واقترحت علي الأخت أمي أن أفكر في سيوا مثلما أفكر في شجرة التين البنغالي. فالهنود يعلقون قيمة ضخمة من الرمزية على شجرة التين البنغالي، وهي شجرة البلد القومية. فبالنسبة إلى الهندوس تمثل جذور شجرة التين براهما، خالق كل الجنس البشري، واللحاء يمثل فيشنو الحافظ، والأغصان تمثل شيفا المدمر. وبالنسبة إلى البوذيين شجرة تين البنغال هي الشجرة التي حقق تحتها غوتام بوذا الاستنارة. ويقول بعض الهنود إن الحليب السميك الذي يخرج من أوراق شجرة التين البنغالي حفظ الجنس البشري قبل اكتشاف الحبوب والمنتجات الأخرى، وأعداد ضخمة من النساء الهنديات يحترمن شجرة التين البنغالي رمزاً للخصوبة.

وشرحت الأخت أمي علاقة شجرة التين البنغالي مع منظمة سيوا. ”الأوراق هي عضوات سيوا اللواتي بلغ عددهن 700,000 عضوة، والجذع هو المنظمة الأم لسيوا. والأغصان العديدة من الشجرة تمثل المنظمات الشقيقات لمنظمة سيوا، التي تنمو بصفتها منظمات لأعضاء عمال لها حكم ذاتي، وهي تدعم الشجرة، الأعضاء والجذع“. وما يميز سيوا عن أي تسلسل هرمي تقليدي هو صورة سيوا عن ذاتها بوصفها منظمة ترسل أعضاؤها جذوراً إلى الأرض، فتساعد الأغصان لتصير سميكة بسماكة جذوع الشجرة نفسها. هذه الشجرات المترابطة فيما بينها تشكل بعدئذ شبكة مرنة. وضربت الأخت أمي مثلاً كيف هبت مجموعة من قرية معينة تلقائياً إلى معاونة مجموعة أخرى

في قرية ضربها الفيضان. إن نظاماً أخلاقياً حقيقياً من القيادة الجماعية بزغ من روح المساواة التي كنت قد لاحظتها¹⁶.

بعد ساعة من سياقة السيارة وصلنا مقصدنا الذي توجهنا إليه، وهو مشتل زراعي أنشأته مجموعة من سيوا مكونة من خمس عشرة امرأة في ديفبورا في منطقة خيدا من غوجارات. ومعظم النساء جئن من عائلات عمال زراعيين بلا أرض. وهكذا كان الدخل الإضافي الناتج عن مشروع المشتل الزراعي ثميناً بالنسبة إليهن. وكانت النسوة ينمين شتلات صغيرة من البذور للزهور، وللفواكه، وللأعشاب، وللخضراوات مستخدمات كل أنش متاح من قطعة أرض من أكر واحد (فدان).

قبل خمس سنوات كان هؤلاء النسوة قد بدأن بالضغط على الحكومة المنتخبة المحلية للقرية، لتسمح لهن باستخدام الأرض. في ذلك الوقت كان ملاك الأراضي يزرعون التبغ، وهو محصول نقد حاضر مطلوب طلباً كثيفاً، يزرعونه في ملكيتهم من الأرض التي كان يعمل فيها المزارعون المستأجرون لها. وشكت النسوة من أن ملاك الأراضي كانوا يخدعون الفلاحين، ويرتكبون الاحتيال. ووقعت العائلات في الديون عائلة بعد عائلة. وكانت الأمية وفقدان مهارات مسك الدفاتر للمحاسبة هي الملمومة، إلى جانب الترهيب المعتاد للفلاحين. وبعد سنوات من الاضطراب ومن الأعداء الوفيرة، التي شملت في جملتها الزعم بأن الأرض مسكونة من الأشباح، منحت الحكومة المنتخبة للقرية استخدام فدان من أرض القرية للنساء. وختمت أشدهن صخباً، وهي امرأة في الأربعين من عمرها، غامقة لون الجلد، نحيلة على نحو مؤلم، هذا الجزء من القصة بجملة لامت بها الحكومة المنتخبة للقرية وقالت: ”بأشباح أو من دون أشباح. نحن نأخذ هذه الأرض، وإذا لم نستطع أن نكسب أي شيء منها، فنحن سنتحول إلى أشباح وننتابها بأنفسنا“.

عند أحد أطراف المشتل الزراعي صادفت مضخة ماء يدوية. كانت في العادة تتحول إلى مضخة معطلة، وكان التصليح محنة كبيرة. بعد ذلك نظمت مجموعة من النساء، امرأة من كل قرية من قرى عدة، مجموعة جديدة للعون الذاتي، مستلهمة عملها من سيوا، وذلك ما أثار القلق والنقاش بالنسبة إلى رخصة صيانة مضخات الماء للمنطقة، وقد سخر الرجال في القرية من هذا الجهد، معتقدين أن صيانة الآلات الثقيلة والمعقدة

يجب أن تكون محمية لهم. كانت شكوكهم بلا مبرر. واستطاع النسوة أن يحافظن على المضخة تَهْمَهُم باستمرار وعلى نحو سلس.

الحل لمشكلة المضخة مثل نموذجاً لموقف يعبر عن عزيمة تقول: نستطيع أن نعمل، وهو الموقف الذي أبدته مجموعة من النساء المحرومات تاريخياً. لقد قمن بالتنظيم من خلال منظمة سيوا من أجل استمداد المنفعة من عدد آخر أقل من النسوة اللواتي حضرن دورات في إدارة المشتل الزراعي ودورات في علم النبات في المدينة؛ ليكتسبن الخبرة والمعرفة اللازمين. ومن خلال منظمة سيوا وجدن الاتصالات في المدينة ليعن شتلاتهن مقابل ربح كبير (مقارنة مع ما كن سيكسبن بوضعهن مستأجرات للأرض من ملاك الأرض). وعملت النسوة بقوة في أرباعهن في مشروعات عديدة لتحسين الذات وهي مشروعات أدت في نهاية المطاف إلى مساعدة القرية كلها.

بعد جولة في المشتل الزراعي جلست متربحاً تحت شجرة من تين البنغال على أرض مصنوعة من الوسخ المشوي مع أربعين امرأة تقريباً راوحت أعمارهن بين مطالع العشرين وأواخر الستين، وكان بعضهن قد سافرن مسافة تصل إلى خمسين ميلاً ليتحدثن معي. وبدأ الاجتماع بشكل مفاجئ، ففي اللحظة التي جلست فيها على الأرض أنا والأخت آمي، دخل النسوة بقوة في صلاة هندية تُغنى مع لحن شائع في جنوب إفريقية، وتقول كلاماتها: ”نحن سنتغلب على مصاعبنا، وسنكون ناجحات في يوم ما“. وقد كان ملهماً أن أشهد هذا التعبير عن التضامن. هؤلاء النسوة تغلبن على أمور كبيرة ليصغن الوقائع الوجودية التي منحتهن احترام الذات. لقد تغلبن على الانحياز للجنس، وهو انحياز مرهق شائع في الهند الريفية، وتعلمن أن يكملن دخول أزواجهن في الوقت الذي يربين أطفالهن، ويعملن ساعات تقصم الظهر في الحقول. كانت منظمة سيوا هي الحفاز بشكل واضح خلف تحول اجتماعي كبير.

تحت الشجرة سبورة ضخمة كتبت عليها الأبجدية الغوجاراتية. وكانت كل امرأة تحمل دفاتر ملاحظات كتبن عليها بشكل أنيق الحروف وأسماءهن. هذه هي أدوات ”جامعة الحياة“. ووصفت الأخت آمي أصول الجامعة في رغبة النساء الريفيات، التي جعلوها واضحة على نحو كامل لنظيراتهن المتعلمات في سيوا، وهذه الرغبة هي أن يتعلمن

العمليات لا التجريدات النظرية. ومنهج جامعة الحياة الذي نشأ في رد فعل على هذه الحاجة مقسم إلى أربعة أنواع: الاقتصاد والبيئة والأمن الاجتماعي والسياق الثقافي. في فصول الاقتصاد يتعلم النساء عن دورهن، بوصفهن منتجات ومستهلكات معاً، في نظام اقتصاد القرية. ويتضمن تعليم الأمن الاجتماعي التأمين طويل المدى، وصحة الأطفال، والمدخرات الشخصية. ونظراً إلى أن هذه المجموعة لم يكن عليها أبداً أن تعالج المال وعاشت حياة سد الرمق للبقاء، فقد كانت فكرة المدخرات صعبة الفهم بالنسبة إليهن. بعضهن كرسن أنفسهن لتعليم الأخريات كيف يوفرن، تعليم اللفظة الهندية لفكرة المدخرات. كانت إحدى الأفكار أن تجعل السيدات يضعن جانباً 25 بيزة يومياً، وهي ربع روبية، أو 0,006 من الدولار. هذا المبلغ الضئيل كان أكثر قابلية للمعالجة والتدبير من توفير 10 روبيات في الشهر. توفير حبة من الحبوب يومياً كان أسهل للربط به من توفير المال النقدي. وتدخلات صغيرة من مثل ذلك تسير طريقاً طويلاً نحو مساعدة النساء الريفيات لتحسين حياتهن. الأخت ريتا، وهي عضوة في سيوا من قرية ثالا في مقاطعة سيريندراناغار، أخبرتني: ”نحن عاملات بالملح، ونحن نعمل في أحواض الملح. ولذلك فتحن عاجزات عن الذهاب إلى المدرسة. وبعد أن التحقنا بفصول جامعة الحياة تعلمنا الكثير من الأشياء الجديدة. لقد تعلمنا الآن أن نقرأ وأن نكتب. ونحن نستطيع أن نذهب إلى فصول جامعة الحياة حتى ونحن مقيمات في الصحراء. هناك عدد من النساء الأخريات مثلي. فأنا أستطيع الآن أن أقرأ الحروف والصحف“¹⁷.

ربما كانت الكلمة التي سمعتها تتكرر كثيراً في أثناء ذلك اليوم هي كلمة ”الشجاعة“. وأخبرني النساء أنهن يدركن أن التغيير صعب، وأنه سوف يقابل بالمعارضة من البيئة الاجتماعية التي يعملن فيها، ولكن النجاح قد علمهن قيمة الإصرار على العمل. وقد يكون لنجاحهن تأثير في الأجيال كذلك. فالأخت آمي أخبرتني أنها لا تستطيع التفكير في امرأة واحدة كانت قد حضرت إلى جامعة الحياة وهي مازالت ترسل أطفالها إلى العمل في حقول التبغ بدلاً من المدرسة الأساسية على الأقل. وكان ذلك توضيحاً بسيطاً لكشف معروف جيداً في العلوم الاجتماعية وهو أن منافع تعليم النساء تفيض وتؤثر على آخرين في بيئتهن.¹⁸

كانت امرأة تجلس بجانبى تحمل حقيبة صغيرة من الأدوية تحتوي على إسبرين، وعلاجات لمعالجة أعراض الرشح، وعلاجات تخفيف آلام المعدة، وأقراص لتعقيم ماء الشرب. ووصفها "طبيبة متنقلة"، فهي تصرف هذه الأدوية للنساء في قرى عديدة. وحين سألت هل تلقيت أي تدريب؟ أخبرتني بأنها اتصلت بمنظمة سيوا في أي وقت احتاجت فيه إلى النصيحة، وحينئذ تقوم سيوا بترتيب التدريب الأساسي الضروري. بل إن هذه الرعاية الطبية الأساسية هي رعاية أكبر بكثير مما كان موجوداً من قبل. ووصفت النساء ترددهن في الاعتراف بشعورهن بالمرض، حتى للرجال في عائلاتهم، وتشعر النساء بارتياح أكبر في الحصول على العلاجات البسيطة من الدكتورة المتنقلة. ويقوم نوع آخر من الطبيبات المتنقلات بفحص الظروف الصحية للأدوات المنزلية الأساسية في حفنة من البيوت للتحقق من أنها ليست أماكن تحتوي على تلوث معد، وتقدم مطهراً بسيطاً حين تدعو الحاجة إلى ذلك. وقد أثبتت سيوا بالوثائق أن هؤلاء الطبيبات المتنقلات مؤثرات تأثيراً ملحوظاً في إيقاف انتشار الملاريا في أثناء الفيضانات.

بقيام سيوا بتعليم النساء أن يصلحن مضخة ماء القرية، ساعدت سيوا عائلات كاملة للهروب من الماء الملوث. وبقيام سيوا بتعليم النساء أن يقرأن وأن يكتبن، ساعدت سيوا النساء على تجنب الاستغلال من الوثائق القانونية القائمة على الاحتيال. وبإظهار سيوا للنساء قيمة توفير أقل من سنت واحد في اليوم، ساعدت سيوا النساء على أن يكتسبن بعض الأمن المالي. هذه الدروس العملية تستطيع أن تدفع النساء خارج الفقر والظلام وإلى الأمن واحترام الذات في قراهن. وهكذا، فإن سيوا تساعد على كسر الدورة التي تكون فيها المرأة مستغلة من الرجال المهيمنين، وخصوصاً من المرابين، وملاكي الأراضي، وتفرض سيوا في النساء قيمة تعليم أطفالهن.

تصنيف الهنود

في حين كان ماو مشغولاً في تقوية الانقسام الريفي الحضري في الصين بسياسات مثل الهوكو، أي رخصة الإقامة، واجه الآباء المؤسسون للهند واجبين هائلين في العام 1947: كان الأول هو إنشاء خطة اقتصادية يمكن لها أن تتشغل ما يقارب نصف بليون

من الفلاحين من الفقر الطاحن. وكان الثاني هو إنشاء إطار سياسي يمكن له أن يعكس مجتمع الهند المتنوع.

وعلى خلاف جداول الأعمال الاقتصادية غير المنازع فيها التي عملها ماو، كان على الهند أن تنجز هذين الواجبين في ديمقراطية كانت تتطلب الالتزام بالعمليات البرلمانية والحفاظ على الحريات الخاصة. ثلاثة صناديد من الأمة الناهضة حديثاً تصادموا صداماً متكرراً في هذه المسائل، وهم: نهرو، أول رئيس مجلس وزراء في الهند، وبهيم راو أمبيدكار، واضع إطار الدستور الهندي، وغاندي أبو الأمة.

في مسألة الاقتصاد وخطط السياسة الصناعية حمل غاندي ونهرو آراء متعارضة. كان نهرو يفضل النموذج السوفيتي من التخطيط المركزي وتشديداً على التصنيع. وغاندي الذي قال قولاً مشهوراً هو: ”الهند تعيش في قراها“، دعا إلى التنمية الريفية وإلى التنمية الصناعية على نطاق صغير، مع التشديد على قرى الأمة التي بلغ عددها نصف مليون قرية. ودفع من أجل حكم على مستوى القرية، متصوراً (”جمهورية القرية“) بوصفها صرح الديمقراطية الهندية والتنمية الهندية.

أمبيدكار لم يكن لديه أي إيمان بمفهوم جمهورية القرية؛ لأنه كان يعتقد أن هيئات الحكم المستندة إلى القرية سوف تقع فريسة لنظام طبقات الهند القديم، وهو النظام الذي أدام التمييز المنهجي الاجتماعي والاقتصادي طوال قرون. وأمبيدكار نفسه الذي ينحدر من طبقة محرومين، كان لديه أسباب للارتياح. نظام الطبقات، المتجذر في النصوص الهندوسية المقدسة التي تعود في تاريخها إلى 2,500 سنة، وصف تسلسلاً هرمياً من أربعة مستويات صارمة للمجتمع الهندي. في القمة كان البراهمة، وهم: الكهنة، والمعلمون، والفلاسفة الذين كان دورهم الأول هو أن يكونوا مؤتمنين على التعليم والدين، وهي مناطق محدودة حرسوها بعنف. وأخفض بمرتبة واحدة كان كشاتريا أو طبقة المحاربين، وهي التي ضمت الأمراء، والملوك، والآخرين المعنيين بالدرجة الأولى بالحكم وبال دفاع. ويلي ذلك فيزياس وهم التجار، المسؤولون عن الزراعة والتجارة. وفي القاع كان السودراس، وهم الذين خدموا الطبقات الثلاث الأعلى منهم بأن تولوا

الأعمال الخسيصة. وهذه الأصناف الأربعة وصفت تقليدياً نظام الطبقات. ومع ذلك، ففي الواقع يضم كل صنف آلافاً من الطوائف. وعلى سبيل المثال يمكن تقسيم فيزياس إلى أقسام فرعية من المصرفيين، والتجار، والسماسرة، وتجار الجملة. ويمكن تحديد الطائفة باللغة، أو بالمهنة، أو الإله الذي اختارته الطائفة للعبادة. وخارج التسلسل الهرمي للأصناف الأربعة كان الداليت، أو المنبوذون، وهم مجموعة ضمت عمال الجلود، والمزارعين الفقراء، والعمال الذي لا أرض لهم.

ربما جاء أبرز تحدٍ لنظام الطبقات من البوذية، التي اعترفت أن الطبقة لا اعتبار لها؛ لأن موقع الشخص في الحياة اعتمد على أفعاله لا على مولده. وعلى الرغم من حقيقة أن البوذية كانت ديانة سائدة في الهند بين القرنين الرابع والسادس، بقي نظام الطبقة حياً. وفي الحقيقة، أن نظام الطبقة يتغلغل في البوذية. ففي وقت قريب في التسعينيات من 1990، وفي موضوع يتصل بالزواج في صحيفة يومية دعا المقال إلى حلف مع "فتاة (من الماهار) بوذية". ومن المثير للمفارقة والتهكم، أن الماهار، وهم طبقة فرعية قد وصلت إلى أن تقوي هوية الفتاة البوذية*.

والإصلاحيون داخل الإدارة الاستعمارية البريطانية حاولوا أيضاً أن يغيروا التسلسل الهرمي الاجتماعي عن طريق تنفيذ سياسات عمل إيجابي في عشية الاستقلال في العام 1947. ومع ذلك، استمرت القرية التقليدية الهندية تدور حول نظام الطبقات الوراثي. وفي هذا السياق انتقد أمبيدكار رؤية غاندي عن جمهورية القرية. وفي الاجتماع التأسيسي في 4 من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1948، قال أمبيدكار: "جمهوريات القرى هذه كانت هي التدمير للهند. ولذلك فأنا مندهش من أن أولئك الذي يستكرون المناطقية والطوائفية يتقدمون بوصفهم حماة للقرية. ما القرية؟ ليست سوى بالوعة للمحلية، ووكر للجهل، وضيق للعقل، والطوائفية"¹⁹.

وكان على رئيس الوزراء نهرو أن يصالح هذه الحقائق الواقعة من الهند الريفية مع رؤيته عن الهند ذات السيادة والاشتراكية والديمقراطية. كيف يستطيع مجتمع

* كان الماهار من المنبوذين، فاعتنقوا البوذية للتخلص، ووصل بعضهم إلى مواقع عالية في الحياة العامة (المترجم).

اشتراكي جوهره الأساسي هو المساواة، أن يميز إيجابياً أو سلبياً بالاستناد إلى مفهوم قديم عن الطبقة؟ ما الدور الذي كانت ستؤديه الطبقة في الهند الديمقراطية الحديثة؟ ماذا ستكون العواقب للعمل التشريعي الإيجابي في مجتمع نَحَرته الطبقة بعمق؟ وربما كان أهم من كل ما تقدم، هل التمثيل السياسي المستند إلى الطبقة سيترجم إلى منافع للأقسام المهمشة من المجتمع؟

وفي نهاية الأمر توصلت الأطراف المتعارضة إلى عقد سلسلة من تسويات الحلول الوسط بخصوص الاحتواء السياسي. فدستور الهند المستقلة جعل المنبذية غير شرعية. ولكن أمبيدكار، وهو الكاتب الرئيس للدستور، اعتنى بالموضوع بأن فُرِضت حصص في البرلمان الهندي وفي التوظيف في قطاع الدولة. وحكومات القرى المنتخبة، وهي الآليات التي دعا إليها غاندي على مستوى القرية، من أجل الحكم الذاتي، وكان أمبيدكار قد هاجمها، وجدت لها مكاناً فيما يدعى المبادئ الموجهة للدستور الهندي. وهذه المبادئ مجرد خطوط هادية فقط وليست ملزمة قانونياً. وحاولت كل حكومة ولاية أن تضمن مشاركة الشعب في الحكم عن طريق سن قوانين تدعم حكم آليات مستوى القرية للحكومة الذاتية، (الحكم بحكومة القرية المنتخبة). ومن سوء الطالع أن الجهود على مستوى الولاية لم ينتج عنها سوى ظهور مجموعات تتحلل لنفسها ادعاءات لا تصح، ومستندة إلى الطبقات تشكل هيكل حكم مواز حَرَم الطبقات الدنيا من أي أمل في المشاركة فيه.

ومثلما فعل ماو، أسس نهرو خطة سياسية للتصنيع ركزت جهودها في المناطق الحضرية وفي التخطيط المركزي. وأُهملت الزراعة، وهي وسيلة العيش لمعظم السكان الريفيين. وكما حدث في الصين، تضافر الإهمال مع نمو السكان لكشف نقائص خطة الهند الاقتصادية. ففي أواسط الستينيات من 1960 وصلت الهند على نحو خطير إلى قريب من المجاعة. وبدا أن التهديد الملتوسي، حين يتجاوز نمو السكان إنتاج الطعام، إمكانية حقيقية في العديد من القرى التي تواجه نقص الطعام.

المحاولات المسعورة من الحكومة بشأن الكفاية الذاتية من الطعام وصلت ذروتها في الثورة الخضراء. فمن العام 1967 إلى العام 1978 أدى الاستخدام الواسع الانتشار

للسلالات العالية الإنتاج من القمح والرز، إلى جانب ربي أفضل وتوسيع مناطق الزراعة، في النتيجة إلى تحسينات ضخمة للإنتاجية الزراعية²⁰. من الناحية الاقتصادية كانت الثورة الخضراء نجاحاً. فالولايات الشمالية الهندية في البنجاب وهاريانا على وجه الخصوص استفادت، مع ارتفاع الدخل إلى جانب ارتفاع الإنتاجية.

كان أهم اتجاه سياسي في هذه الفترة هو صعود الأحزاب السياسية المستندة إلى الطبقة، وخصوصاً في الهند الشمالية. وكان الأمر وكأن أسوأ أحلام نهرود صارت حقيقة. فالطبقة، بدل أن تكون لا اعتبار لها في الديمقراطية الاشتراكية في الهند الحديثة، كانت تتحول إلى الخاصية المحددة لكيان الهند السياسي. وفيما كانت ربما أكبر مفارقة تدعو للتهكم على تراث نهرود، هي أن ابنته نفسها صارت السيد في "سياسة بنك الناخبين"، وهو تعبير استخدم لوصف ظاهرة قيام أفراد من الطبقة نفسها بالتصويت كتلة واحدة لواحد من المرشحين أو لحزب واحد.

وكما شرح ذلك لي حديثاً أحد الوزراء فقال: "كل شخص يسعى خلف مصلحة خاصة. وفي مثل هذه البيئة فأنت على أفضل الأحوال تقي باحتياجات، لنقل، 10%، جزء هامشي في الطرف. وإذا كنت تستطيع الوفاء بحاجات هذه النسبة من 10% على نحو جيد، فذلك سيكون كافياً ليجعلك تُنتخب، وهكذا فأنت لا تخدم كتلة الشعب أبداً". هذا التهميش لكيان السياسي يتفاقم بالمصالح الخاصة المستندة إلى الطبقة التي تطالب بحصصها الخاصة وتحفظاتها، وقد صيغت على النحو الآتي من واحد من الأحزاب:

"سوف نأخذ منصبَي رئيس الوزراء والوزير الرئيس في حكومة الولاية من خلال التصويت، وسوف نأخذ من خلال التحفظات منصبَي مدير الشرطة والموظف المسؤول عن حكومة المقاطعة في الولاية"²¹.

ولاية أوتار براديش الشمالية، التي كانت وطناً لنهرود، والدائرة الانتخابية لإنديرا غاندي، مثلت بلدة أميثي، الاتجاه الصاعد. ففي العام 1971 دعت إنديرا غاندي إلى انتخابات قومية مفاجئة. وخاضت المعركة على برنامج شعبي، وكان شعارها: "تخلصوا من الفقر"، وقد سُمع في كل أنحاء الدولة. وفي أثناء حملتها الانتخابية خاطبت أفقر الهنود

وأكثرهم تهميشاً. وهكذا صارت أخفض الطبقات المدرجة في الجدول، والنساء المسلمات، والداليت هم بنوك التصويت الجماعي لإنديرا غاندي. وقد كسبت السيدة غاندي فوزاً كاسحاً في كل البلاد في ذلك العام. السياسة الحكومية الطبقيّة أعطت عطاءً جميلاً.

وبحلول العام 1980، أوتار براديش وبيهار، وهما ولايتان شماليّتان مكتظتان بالسكان أرسلتا أعداداً ضخمة من الأعضاء إلى مجلس الشعب (لوك سابها)، كانتا قد صارتا أرض المعركة للسياسيين المتوددين للطبقات. كل سياسي سأل: من الذي سيحصل على الصوت المُسلم؟ من الذي سيربح صوت الداليت؟ وماذا عن خلفية الطبقات الأخرى؟ بل إلى اليوم يُسأل أي شخص يستريح في موقف شاحنات على جانب الطريق أو أي شخص يسافر بالقطار من خلال أجزاء ريفية من الهند الشماليّة، يسأل: ”ما طبقتك؟“ بدلاً من ”ما اسمك؟“.

في العام 2004، في أثناء الفترة الثانية لحزب بهاراتيا جاناتا، كشفت الحكومة حملة إعلانية تلفازية جديدة تصور الشعار الذي رفعه الحزب الحاكم وهو ”الهند المشرقة“. وكان اقتصاد الهند قد نما بنسبة تقارب 7% طوال السنوات الست الأخيرة، وأراد حزب بهاراتيا جاناتا أن يوضح نجاحه. وحين صوت الهنود في شهر آيار/مايو من ذلك العام، على كل حال، كانت النتائج باعثة على الصدمة. وتكبّد حزب بهاراتيا جاناتا خسارة انتخابية ضخمة. وما إن أغلقت صناديق الاقتراع، حتى بدأ العلماء السياسيون بتحليل السبب لهذا الانقلاب الظاهر رأساً على عقب. وكان الاستنتاج النهائي هو أن كل الهند الريفية كانت قد تحررت من الوهم.

وعلى الرغم من أن الهند كانت مشرقة بالنسبة إلى الطبقات العليا والوسطى في المناطق الحضرية ومناطق الضواحي، فقد كان هناك أزمة زراعية ريفية تختمر. وفي الصيف من العام 2002 لم تهطل الأمطار. واستمرار وجود نسبة 70% من السكان تكسب ما يكفي من معيشتها من الأرض، تمخض عن وقوع كارثة. ولكن الجفاف لم يكن هو الشيء الوحيد الذي يصيب الزراعة الهندية بالكارثة. فسنوات الإهمال للزراعة زادت المشكلات وضخمتها. وحتى بعد الإصلاحات، كان تكوين رأس المال في القطاع قد انحدر

بوصفه نسبة مئوية من رأس المال الإجمالي المحلي، انحدر من 6,8% في العامين 1993-1994 إلى 5,5% في العامين 1998-1999. ولكن، ربما كان أهم من ذلك، أن الاستثمار العام قد انحدر.

وكانت حصة الأنشطة الزراعية في مجمل الإنفاق في كل الخطط الخمسية السنوات كانت قد انخفضت من 6,1% في الخطة الخمسية السادسة إلى 4,4% في الخطة الخمسية التاسعة. وزيادة على ما تقدم، تلقى الري والسيطرة على الفيضان 6,5% فقط طوال فترات الخطة الحديثة مقارنة بنسبة 10% في الخطط السابقة²². ونتيجة لذلك، كابدت الزراعة الهندية سلسلة من التناقضات. ففي الوقت الذي نمت فيه مخزونات الطعام في منشآت التخزين الحكومية، استمر ملايين الهنود على حالهم مهددين بسوء التغذية وبالجوع حتى الموت. وفوق ذلك، برغم نظام من معطيات الإعانات للمائة للزراعة ودعم الحد الأدنى للأسعار الذي قدم للفلاحين، برغم ذلك استمر أفقر الفلاحين على حالهم مصابين بكارثة من نقائص كفاءة أنظمة الشراء والتوزيع الزراعية التي تديرها الحكومة، وهذا متكافئ في المضمون مع الفساد ونقائص الكفاءة. والفلاحون، وهم غير مطلعين على الأعمال التجارية الحضرية، يستغلهم وكلاء لا ضمير لهم في أسواق الحكومة، وهي أسواق مفتوحة كبيرة يبيع فيها الفلاحون سلعهم، ولكنهم نادراً ما يتسلمون تعويضاً عادلاً أو توزيعاً كافياً.

عند أكثر المستويات أساسية يوجد اختلاف جوهري بين الإصلاحات الصينية والهندية، وهو أن الإصلاحات الصينية ركزت جهودها في المناطق الريفية، والهندية لم تركز فيها. في حالة الهند كان الموقف أشد مأساوية أيضاً؛ لأن البلد اكتشفت طريقة لإنتاج المزيد من الحبوب. والنجاحات في الهند مثل الثورة الخضراء لم تترافق أبداً مع خصخصة الشراء والبيع، والتسويق لمنتجات المزارع. وفي الاستمرار في الاعتماد على أنظمة الشراء والتوزيع التي تديرها الحكومة، لم تصل الحبوب إلى أولئك الذين كانوا يحتاجون إليها أكثر من غيرهم.

خطوط دقيقة على نسيج القرى الهندية

جماعات العون الذاتي المشابهة لمنظمة سيوا تقدم إحدى الطرق للالتفاف حول التقييدات المفروضة من الطبقة. وبرغم أن عضواتها سبع مئة ألف، فسيوا، مع ذلك، تلامس القليلات جداً. بل إن مستقبلاً ألمع يوجد في الهيئات الهندية التي تصل إلى الفلاحين. فهند الهيئات، مثلها مثل المجتمع المدني، لا مثل السياسيين، منيعة على الإغراءات قصيرة الأمد من الانغماس بفساد الانقسامات إلى الطبقة. وفي الحقيقة إن نماذج الأعمال المؤسسية الشركائية هي عادة أكثر اشتمالاً للجميع. فالشركات تريد أن تجعل السلع والخدمات تصل إلى أكبر عدد ممكن من الناس بدل اختيار الناس بالاستناد إلى الطبقة، أو إلى المعايير الاجتماعية.

ربما تكون شركة التبغ الهندية أبرز مثال على الحماسة المكتشفة حديثاً لدى هند الهيئات من أجل الأحوال المتخلفة للقرية. رئيس مجلس إدارة شركة التبغ الهندية، يوجي ديفيشوور، كان حديثاً قد أُعطي برونزاً خاصاً على غلاف مجلة إنديا توداي، وهي المجلة المكافئة في الهند لمجلة التايم. وعلى الرغم من أن الصورة أظهرت ديفيشوور مرتدياً بذلة وربطة عنق، كانت اللفة الملونة ملتفة حول رأسه، وهي نوع اللفة التي تحمي ملايين المزارعين من شمس الهند التي لا ترحم في الظهيرة، والمنجل الثقيل يستقر على كتفيه ويعطي صورة رجل له مهمة. ولخصت المقالة المرافقة للصورة خطة الرجل، ولكن صورة الغلاف كانت قد أوضحت الفكرة، وهي أن ديفيشوور، رئيس هيئة خاصة ضخمة، ليس بيروقراطياً، وليس سياسياً، كان جاهزاً ليحوّل الذي لا يقبل التحول، وهي القرية الهندية²³.

يوجي، وهو الاسم القصير الذي يلقب به واي. سي. ديفيشوور، هو لفظة سنسكريتية تعني الشخص الذي أدرك النرفانا الروحية أو السعادة الروحية القصوى، وهو ”الحكيم بلا نهاية“. وفي الوقت الذي لا يزعم فيه يوجي مثل هذا الزعم، فإنه خَبَر إدراكاً فطرياً مفاجئاً وهو أن تنمية الهند قابلة للاستدامة فقط، إذا بنيت على الأساس الاقتصادي الصلب لقرى أقوى. وكان دينج قد أدرك هذا القدر في الصين في العام 1978. ظاهرياً على السطح، يبدو جدول أعمال تنمية ديفيشوور المركّز في القرية مثل ”خمر قديم

في قوارير جديدة“، مشابه لرؤية المهاتما غاندي التي انتشرت بالتفصيل قبل ستين عاماً. ولكن غاندي أراد من الحكومة أن تقوم بتنفيذ رؤيته. أما ديفيشور فلا يرى أي دور للحكومة أو للسياسيين في خطته. فهو يريد أن يستخدم التقانة والمهارة التجارية لاستحضار الهند الريفية إلى التيار السائد من الفكر والنشاط. وعلى خلاف كثيرين من أصحاب الرؤى الحالمين، كان ديفيشور يمتلك نموذجاً أولياً قابلاً للعمل. وتحت قيادته أنشأت شركة التبغ الهندية مكان اجتماع إلكتروني. والفكرة هي وضع حواسيب مع الوصول إلى الإنترنت في قلب القرى، وبذلك أقدرت الفكرة الفلاحين على تبادل المعلومات عن المحصول المتوافر.

ويتكشّف المشروع وفق هذه الخطة: تختار شركة التبغ الهندي موقعاً لإنشاء مكانها للاجتماع الإلكتروني، وهو عادة في قرية تكون قد بدأت فيها الشركة بشراء المحصول. ثم تقيم شركة التبغ الهندية حاسوباً مرتبطاً بالإنترنت في بيت فلاح متعلم، فهو المزارع المضيف. ومكان الاجتماع الإلكتروني المفرد، والمربوط من خلال الهواتف أو الأقمار الاصطناعية، يخدم وسطياً ست مئة فلاح في القرى الواقعة داخل دائرة نصف قطرها يساوي ثلاثة أميال. ويستطيع أي فلاح أن يصل يومياً إلى أسعار المحاصيل اليومية والمعلومات الأخرى من دون أي كلفة. وأما الفلاح المضيف فهو يعوّض من شركة التبغ الهندية برسم على كل الصفقات التي تتم من خلال مكان الاجتماع الإلكتروني. وهكذا يكون الفلاح المتوسط في موقع يتفاوض منه بنجاح مع الوكلاء، ويستطيع أن يتجنب تجنباً كاملاً الأسواق الكبيرة غير المنظمة، والقذرة، والفاسدة في الغالب. ويستطيع الفلاحون كذلك استخدام مكان الاجتماع الإلكتروني ليطلبوا مدخلات زراعية مثل البذور، والمخصبات، والسلع الاستهلاكية أيضاً من شركة التبغ الهندية أو من شركائها، وكل ذلك بأسعار يمكن أن تكون أخفض من الأسعار المتوافرة من تجار القرية. في أثناء جني المحصول تعرض شركة التبغ الهندية أن تشتري المحصول مباشرة من أي فلاح حسب سعر الإغلاق في اليوم السابق، وهو السعر الذي يكون الفلاح واعياً به جيداً. وإذا تمت الصفقة، يتم نقل المحصول إلى مركز تشغيل شركة التبغ الهندية. وفي المركز يوزن المحصول إلكترونياً ويقوم من حيث الجودة النوعية. ويدفع بعدئذ للفلاح السعر المتفق

عليه في الصفقة عن المحصول وأجرة النقل. وتمنح شركة التبغ الهندية نقاط علاوات إضافية للمحاصيل ذات الجودة النوعية التي تكون فوق المعتاد، وقابلة للاستبدال مع منتجات شركة التبغ الهندية.

وبقيام شركة التبغ الهندية بإقذار الفلاح على تجنب عملية الشراء الحكومية البيروقراطية، والمتعبة، والفسادة، تكون الشركة قد حولت على نحو كامل حياة الكثيرين من الفلاحين في الهند الريفية. وبحلول أواسط العام 2003 كان أكثر من مليون فلاح في آلاف القرى قد استعملوا مكان الاجتماع الإلكتروني، وكان النظام يتوسع بسرعة، وبدأت شركة التبغ الهندية بعدئذ تستخدم قناة التوزيع هذه من أجل منتجاتها الأخرى. واليوم، استأجر يونغي فلاحين ووسطاء تقليديين في محاولة منه ليلمس كل جزء من الهند الريفية بمكان اجتماع إلكتروني.

نموذج ديفيشوور منيع إلى حد كبير أمام التسلسلات الهرمية الاجتماعية الاقتصادية للهند الريفية. والاتهامات بأن المضيفين هم عادة أعضاء من الطبقات العليا تخفق في فهم جوهر الموضوع بأن المزارعين المضيفين يستمدون دخولهم من أكبر عدد من الصفقات التي تستطيع أماكن الاجتماع الإلكتروني أن تعقدتها وتديرها. فالمضيفون لديهم الحوافز ليضموا طبقات الفلاحين لأن يستبعدوها. وبذلك المعنى يمتلك نموذج ديفيشوور للتنمية الريفية إمكانية لتغيير المظالم القديمة التي بقيت حتى الآن حية طوال أجيال بعد الذين حاولوا أن يكونوا مصلحين، ومن ذلك عاطفة غاندي نحو التغيير ومخططات العمل الإيجابي من الحكومة وهي مخططات حسنة المقاصد ولكنها سيئة التخطيط. الطبقة بكل بساطة ليست بذات علاقة بموضوع الهند المؤسسية الشركاتية، التي أدركت إدراكاً متنامياً أن المال يكتسب باحتواء الجماهير.

ثلاثية الحكومة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص

بمعنى من المعاني، قام المجتمع المدني، والقطاع الخاص، لا الحكومة، بتقديم الصحة، والتعليم، وحفظ الصحة العامة للهند الريفية. وتجديدات سيوا وشركة التبغ الهندية مستندة إلى فكرة بسيطة ولكنها قوية، مستعارة من عالم التقانة وهي: كلما امتلكت الشبكة المزيد من المشاركين صارت الشبكة أقوى. فمكان الاجتماع الإلكتروني ينجح على نحو يتناسب مع عدد الفلاحين الذين يستخدمون المكان لعقد الصفقات والحصول على المعلومات. ومجموعات العمل في سيوا يلزم أن تكون كبيرة بشكل كافٍ لتقديم منافع التخصص ولتشكيل جماعة ضغط قابلة للتصديق من أجل إحداث التغيير. وهذه الحاجة إلى الأرقام تعني احتواء جميع الطبقات والفئات الاجتماعية.

هناك اقتران طبيعي للمنظمات مثل سيوا وشركة التبغ الهندية. بل إن الأعمال الخيالية، أماكن الاجتماع، تحدث في الغالب في القرى تحت شجرة كبيرة من أشجار تين البنجال. لقد شاركت سيوا مؤسسات عديدة. فمؤسسة سوق نساء القرية، مؤسسة فرعية مرتبطة مع سيوا تقدم التسويق، والإدارة، والخدمات الفنية لمجموعة كبيرة من المنتجين الريفيين، وكانت مؤسسة نساء القرية هي المجموعة التي كان عليها أن تعزز المحصول من أجل شرائه من قبل شركة التبغ الهندية، واعتمد سوق نساء القرية على شبكة واسعة من النساء المزارعات الفقيرات امتدت عبر أربع عشرة مقاطعة أقام سوق نساء القرية معها علاقات اجتماعية قوية. وفي الوقت نفسه رسخت شركة التبغ الهندية نفسها بوصفها مشترياً مصدقاً للمحصول النظيف. وهذه الشراكة أعطت أعضاء سيوا سعراً أفضل، وأعطت شركة التبغ الهندية محصولاً ذا جودة نوعية. طبعاً، ظهرت تحديات. وكما نصت إحدى وثائق سيوا عن الشراكة: ”وجدت شركة التبغ الهندية عمل سيوا متكرراً ومتنوعاً. وكان على شركة التبغ الهندية أن تتعلم أن تضع النساء الفقيرات في المركز، لا الأرباح فقط. وكان على سيوا أن تتعلم أن تركز اهتمامها في الأنظمة التي تستطيع أن تحافظ على النمو السريع. فيكون المحصول الزراعي الجديد على جدول الأعمال من أجل التوسع.

التناضح بين المجتمع المدني والقطاع الخاص لا يمتد بالسهولة نفسها إلى الشراكات مع الحكومة. وهكذا فالكيفية التي يستطيع بها الإصلاح الواسع النطاق أن يتحقق من دون اشتراك الحكومة ومبادراتها تبقى مسألة غير محلولة في جهود التنمية في الهند الريفية. وقد شرحت ذلك ريما نانافاتي، وهي إحدى المديرات الرئيسيات لمنظمة سيوا، فقالت: "سيوا تمثل وتحفظ قيمها من العلمانية، والحقيقة. إنها تمتلك قاعدة عضوية كبيرة، وبقيت مع ذلك منظمة غير سياسية، ولذلك فبعضهم يتصورها تهديداً". وأكدت لي أن "سيوا قد تشاركت دائماً مع الحكومة: على مستوى الولاية والأمة، لتعالج قضية الفقر". ولكن الحكومة لم تتبادل المشاركة دائماً. ومرة كتبت لي نانافاتي لتعبر عن محنة في نزاع مستمر مع حكومة الولاية. ووفق ما تقوله نانافاتي، سحبت الحكومة على نحو غير متوقع التزامها المالي السابق لجهد إغاثي، تاركة بذلك سيوا وهي تحمل الحقيبة وعليها نفقات كبيرة نوعاً ما جرّتها عليها. وأجبرت النساء المسكينات على الاستدانة بمعدلات فائدة عالية؛ ليتدبرن الموقف ويعبرنه.

لا أملك الكلمات لأقول كم أحس بالانزعاج؛ لأنني أعود من مومباي إلى أحمد آباد من دون الذهاب إلى نيويورك من أجل مبادرة كلينتون العالمية. إن أزمة أجبرتني على إلغاء زيارتي. طوال الأشهر الستة الماضية هناك 12000 امرأة فقيرة تستنقذ أحوالها نتيجة زلزال، وهن عضوات في سيوا ولم يتسلمن أي أجور، وهي أجور تراجعت عن دفعها حكومتنا الخاصة، حكومة غوجارات تحت سبب أو آخر. وكانت المفاوضات السليمة والبناءة تصل إلى نهايتها. والمسألة، وهي حساسة جداً بالنسبة إلى عضواتنا من أديان مختلفة، قد تطورت فجأة في وسائل الإعلام في هذه الليلة. وليس لدينا أي فكرة عما يحمله لنا صباح الغد. يجب علي أن ألتحق بزميلاتي في أحمد آباد؛ كي نواجه المسألة²⁴.

وبرغم عمل سيوا الجيد، فمن المحتمل أنها وصلت إلى النزاع مع بعض المصالح الثابتة. والمصالح الثابتة موجودة، طبعاً، في الصين الريفية كذلك. معظم مؤشرات الفساد، مثلما أنتجتها الجهات المتعددة مثل (الشفافية الدولية)، تصنف الصين والهند بوصفهما كلتيهما فاسدتين تماماً. أحد الاختلافات المهمة، على كل حال، هو أن مسؤولي

الحكومة في الصين الريفية يملكون حوافز ليزيدوا حجم الكعكة الاقتصادية. فأخذهم الزبدة العليا لا يقلل من حقيقة أن الكعكة الناتجة مازالت، عموماً، أكبر مما كانت عليه في عصر ما قبل الإصلاح. وفي الهند يحدث أخذ الزبدة العليا من دون أي قيمة مضافة من طرف الدولة. وقد ترك القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ ليملاً الفراغ.

والأخبار الجيدة هي أنه ليست كل تجارب التعاون مع الحكومة الهندية تكابد نتائج كارثية مثل تلك التي خبرها ضحايا الزلزال في غوجارات. شخص واحد يعمل بنجاح لتضييق الفجوة بين الكيانات العامة والخاصة، وهذا الشخص هو فيشال سيهغال، وهو موظف سابق من برامج المبادرة الاجتماعية لآي سي سي أي وخريج مدرسة كيندي للحكومة، وكنت قد قابلته لأول مرة حين كان طالباً في فصلي للخريجين عن الأسواق الصاعدة. ولاحظتُ سيهغال لأول مرة وهو يمشي مجهداً عبر الجسر الذي يربط مدرسة كيندي مع مدرسة هارفارد للأعمال. وما لفت انتباهي إليه هو حقيبته المعلقة بكتفه. فبدل الحقائب السوداء المدرسية المخصصة للكتب، أو الحقائب الخشبية التي تحمل على الظهر والشائعة في الحرم الجامعي، كان سيهغال يحمل كتبه في حقيبة قماشية عرفتُ أنها مشغولة باليد في الهند، وهي عادة تلبس بوصفها ملمحاً مميزاً ”للزي“ الموحد للشخص الواعي اجتماعياً ويعمل في أماكن مثل سيوا. وبرزت ألوانها الزاهية في كيمبردج الرمادية بالطريقة نفسها التي يبرز فيها عمل سيهغال في الهند وفي مدرسة الأعمال في هارفارد. ولم أستطع إلا أن أفكر في أن الجسر الذي عبره كان هو أيضاً مجازاً رمزياً للجسور التي يعبرها بين مؤسسة مدرسة هارفارد للأعمال وعالم المجتمع المدني.

وفي أثناء درس مناقشة في أحد الأيام وضع سيهغال تحت نظري وانتباهي المنظمة غير الحكومية المقيمة في مومباي التي يعمل فيها، وهي براتهام (واللفظة بالهندي تعني ”أولاً“). وشرح لي أنها كانت قد أنشئت لمساعدة الحكومة على نشر التعليم الابتدائي. وكان أحد أنجح برامج منظمة براتهام هو برنامج بولوادي لما قبل المدرسة، الذي استهدف الأطفال في الفئة العمرية من ثلاثة أعوام إلى خمسة أعوام من أخفض العائلات دخلاً في المدن الحضرية. وجميع المعلمين متطوعون، يأتون من المجتمع نفسه. وكان برنامج

بولوادي في مومباي ممولاً حتى حينه من خلال المنح المؤسسية الشركائية ومن أموال قدمها الهنود المقيمون في هيوستون، ونيويورك، ونيوجيرسي. وقدمت حكومة الهند أيضاً منحة من 145 مليون روبية (360,000 دولار) من أجل العمل مع الأطفال في فئة عمرية أعلى من السابقة في 1999-2000.²⁵

وشرح سيهغال فلسفة منظمة براتها، فقال: ”أنت لا تستطيع أن تتجاهل الحكومة، إنها كبيرة جداً وتمتلك الكثير جداً من الثوابت. وغايتنا هي أن نجعلها أكثر كفاءة. فتحسن لا نستطيع أن ننشئ نظام تعليم موازياً بشكل كامل. فالحكومة تستثمر ملايين من الروبيات في التعليم، ولكننا نستطيع أن نستخدم مال الحكومة استخداماً أفضل، ونجعل أموالها تذهب إلى المزيد.“ وأضاف يقول: ”والفكرة التي تكمن خلف منظمة براتها والرؤية فيها كانت ثلاثية النواحي، الأولى، هي العمل مع الحكومة، والثانية، هي إدارتها بمال خاص، وبمهارات إدارة الأعمال، والثالثة، أن نجعلها مملوكة من المجتمع المدني“²⁶. وقد ساعدت أي سي أي سي على توسيع أنشطة براتها لتمتد إلى ثلاث عشرة ولاية في الهند، وجمعت أموالاً من الحكومات المحلية، والمواطنين المحليين، ومن مجتمع الأعمال. وشبكة براتها مستخدمة أيضاً لتقديم الصحة الأساسية وتعليم الحاسوب. وفي العام 2000 كانت جائزة شبكة التنمية العالمية، التي يراها البنك الدولي وحكومة اليابان، قد منحت لمنظمة براتها، للاعتراف بها بوصفها واحدة من ثلاثة مشروعات هي ”أهم مشروعات تنمية مجددة“.

وكما صاغها سيهغال، ”المفتاح هو تجنب حرب النفوذ مع الحكومة، وإنشاء الضوابط والزواجر لجعل عمل الحكومة أكثر كفاءة“.

هوكو والطبقة اليوم

شأدي. كوم shaadi. com موقع مباشر للتوفيق بين طالبي الزواج للشباب والشابات الهنود، وهو النظرير الحديث للعرافين البراهمة وأمهات العائلة في الأيام الخوالي. والموقع على شبكة المعلومات العالمية، مثل مواقع أخرى من نوعه، يخدم بصفة غرفة مقاصة إلكترونية للعزاب الشباب الذين توضع صورهم من آباء مطلعين على الإنترنت أو من

أصدقاء مهتمين أو من إخوة أو أخوات. وليس مثيراً للدهشة أن ”البحث المتقدم“ عن الشريك المحتمل يقدم للنقاش فصلاً بعنوان ”الخلفية الدينية والاجتماعية“ وفيه توضح تفاصيل الطبقة بشكل شائع.

وشأدي. كوم تدقيق جيد على الواقع الحقيقي للأهمية المستمرة للطبقة، ودليل على أنها تبقى جزءاً من الحياة اليومية في الهند، حتى في الهند الحضرية المتقدمة. وعلى الرغم من أن رئيس الهند الجديد، كي. آر. نارايانان، هو من الداليت، منبوذ من المنبوذين، تبقى الطبقة لا مجرد أمر مهم رمزياً فقط في الهند القروية بل عامل محدد في الوجود الاقتصادي.

في الصين تتضاءل أهمية الهوكو، وخصوصاً بالنسبة إلى الأشخاص المتعلمين بين صفوف الشعب الصيني العامل. ولكن الهوكورمز لسلطة الحزب، وهي سلطة تبقى إلى حد كبير لا تحد، برغم كونها خضعت للاختبار بتراث اللامركزية الاقتصادية وفقدان بيجين للمعلومات عن الصين الريفية.

وعلى خلاف المصالح الخاصة المستندة إلى الطبقة في الهند، لا تدين الحكومة الصينية بالفضل لأي مصالح خاصة غير مصالحها. وقد أدى زوال الوهم باللامساواة في الدخل إلى احتجاجات تغلي في الصين الريفية، وهي تجبر الحزب الشيوعي الصيني على أن يراصف مصالحه مع مصالح الشاطئ الشرقي والدلتا الجنوبية لنهر بيرل، وهي محط التركيز لمعظم النمو الاقتصادي في العقود الماضية. وعلى سبيل المثال، فخط السكة الحديدية الذي اكتمل حديثاً إلى لهاسا، عاصمة التبت، سوف يأتي، على ما يحتمل، بالتنمية الاقتصادية إلى المقاطعة، وهو على ما يرجح محاولة لشراء الولاء من الشباب التيبتيين. ومن المحتمل أن يعمل خط السكة الحديدية على خنق الثقافة التيبتيية. ولكنه غير مثير للدهشة أيضاً أن التنمية المادية للبنية التحتية التي تقودها الدولة في الصين تتناقض مع مدخل الهند إلى التنمية من البداية تماماً.

